مقاطعة البضائع والشركات الأمريكية واليهوديّة

واجــب يتــحتــمّ شــرعاً وعــقلاً

عبد الرحمن الطرابلسي

لا تزال دماء المسلمين الطاهرة تروي أرض فلسطين الطاهرة منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى الأخيرة منذ ما يزيد على ستّة أشهر، وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع الذي يشارك بصمته وسكوته في جريمة إبادة الشعب الفلسطينيّ المسلم على أيدي اليهود، الذين انتخبوا جزّار صبرا وشاتيلا رئيساً جديداً لدولتهم السرطانيّة.

ونظراً لعدم تحرّك الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، وبعد أن أيقنت الشعوب المسلمة عمالة وردّة هذه الأنظمة والحكومات، أخذت بزمام المبادرة لتظهر ولاءها للمسلمين في فلسطين ودعمها لهم في مواجهة الإرهاب المنظّم الذي تمارسه الدولة العبريّة. ومن أهمّ مظاهر تلك المبادرة الدعوة لمقاطعة المؤسّسات والشركات التي تتعامل مع «إسرائيل» بأي شكل أو صورة، كالإستثمار المالي والمشاريع الاقتصاديّة..إلخ

وسوف نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على شرعيّة وجدوى هذه المقاطعة، بالإضافة إلى إعطاء صورة ميسّرة عن بعض ما تمّ إنجازه في هذا المجال والنتيجة المرجوّة من هذه المقاطعة.

ضرورة المقاطعة والحاجة الملحّة لها

لقد أثبتت الأمّة الإسلامية رفضها التام لجميع محاولات تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، بالرغم من المؤامرات المتتالية لحكومات العالم الإسلامي وسلطة ياسر عرفات ضدّ الانتفاضة التي انطلقت شرارتها في نهاية عام ١٩٨٦، مروراً بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وأوسلو عام ١٩٩٣، وانتهاءً بمحاولة استغلال انتفاضة الأقصى الأخيرة للوصول إلى حلّ سلميّ عبر تطبيق اتّفاقية شرم الشيخ الأخيرة، بدلاً من استغلالها لتصعيد المقاومة ضدّ الاحتلال اليهودي لأراضي المسلمين. وفي حين أخذت الشعوب المسلمة بزمام المبادرة وبدأت الحملات التي تدعو لمقاطعة المنتجات اليهوديّة والأمريكيّة، لم يسفر الاجتماع الأخير الذي عقدته في قطر رابطة العالم الإسلامي عن شيء يذكر، باستثناء الاستهلاك الإعلامي الفارغ الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

وللتعرّف على جدوى مثل هذه المقاطعة، والأسباب التي تتطلّب امتدادها لتشمل المنتجات والشركات الأمريكية وعدم حصرها على اليهود، لا بدّ من إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين «إسرائيل» وأمريكا.

فاليهود في «إسرائيل» ما كان ليستتبّ لهم الأمر عسكريّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً لولا مساندة الدول الكبرى، ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكيّة، الحامي والمدافع والأب التوراتي لـ«إسرائيل». فعلى سبيل المثال، تحصل «إسرائيل» على حصّة الأسد من المعونات الخارجية التي تمنحها الولايات المتّحدة (حصّتها ٣ مليار دولار سنويّاً)، بالإضافة إلى ما يربو على ١٠ مليار دولار تقدّمها الحكومة الأمريكية على شكل قروض وضمانات ومنح من الميزانيّة الفيدرالية الأمريكيّة. وهذه الأرقام بالطبع لا تتضمّن أيّاً من المعونات الخاصّة التي تقدّمها الجمعيات الخيرية الأمريكية لـ«إسرائيل»، والتي تساهم في ربع الميزانيّة العامّة لـ«إسرائيل». علماً أنّ جورج بول، نائب وزير الخارجيّة الأمريكي منذ سنوات عديدة، قدّر الحجم الحقيقي لما تتكلّفه أمريكا على «إسرائيل» بـ١١ مليار دولار أمريكي سنويّاً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ حجم المعونات الخارجية الأمريكية لـ«إسرائيل» قد تضاعف تقريباً في عام ١٩٩٨، نرى أنّ الالتزام المالي الأمريكي تجاه «إسرائيل» قد زاد بشكل كبير يفوق الـ١١ مليار دولار بكثير.

من هنا تتبيّن أهمّية الجانب الاقتصادي في إدارة الصراع مع «إسرائيل»، مما يستدعي الشعوب المسلمة لترجمة شعورهم تجاه اليهود وولائهم للمسلمين في فلسطين على أرض الواقع عبر حرب اقتصاديّة شاملة ضدّ «إسرائيل» وحلفائها.

وانطلقت الدعوات للمقاطعة بعد بدء انتفاضة الأقصى بوقت قصير، وكان شعارها: «قاطع المنتجات الأمريكية تنقذ حياة مسلم»، وتمّ تجهيز قائمة سوداء لأشهر وأكبر المنتجات التي يجب مقاطعتها، مثل: كوكا كولا، بيبسي كولا، كانتاكي فرايد تشيكن، ماكدونالدز، شركات الجينز الأمريكية، سيتي بانك، بامبرز لمنتجات الأطفال، فورد للسيّارات، السجائر الأمريكية مثل مالبورو وكنت وغيرها كثير..

الفتاوى التي تدعو للمقاطعة وتثبت وجوبها شرعاً

من الملاحظ أنّ الدعوة لمقاطعة البضائع الأمريكية واليهوديّة قد تبنّتها مجموعة كبيرة من مشايخ وعلماء وشخصيّات العالم الإسلامي على اختلاف توجّهاتهم.

ففي الجزيرة العربية أفتى الشيخ عبدالله بن جبرين حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء سابقاً فتوى هامّة، ورد فيها: «يجب على المسلمين عموماً التعاون على البرّ والتقوى، ومساعدة المسلمين في كلّ مكان، بما يكفل لهم ظهورَهم وتمكينهم في البلاد، وإظهارهم شعائر الدين، وعملهم بتعاليم الإسلام، وتطبيقهم للأحكام الدينيّة، وإقامة الحدود، والعمل بتعاليم الدين، وبما يكون سبباً في نصرهم على القوم الكافرين من اليهود والنصارى، فيبذل جهده في جهاد أعداء الله بكلّ ما يستطيعه، فقد ورد في الحديث «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»، فيجب على المسلمين مساعدة المجاهدين بكلّ ما يستطيعونه، وبذل كلّ الإمكانيات التي يكون فيها تقوية للإسلام والمسلمين، كما يجب عليهم جهاد الكفّار بما يستطيعونه من القدرة، وعليهم أيضاً أن يفعلوا كلّ ما فيه إضعاف للكفّار أعداء الدين، فلا يستعملونهم عمال أجرة كتّابا أو حساباً أو مهندسين أو خدم بأيّ نوع من الخدمة التي فيها إقرار لهم وتمكين لهم بحيث

يكتسحون أموال المؤمنين، ويعادون بها المسلمين، وهكذا أيضاً يجب على المسلم أن يقاطع جميع الكفّار بترك التعامل معهم، وبترك شراء منتجاتهم، سواء كانت نافعة كالسيارات والملابس وغيرها، أو ضارة كالدخان، بنيّة العداء للكفّار، وإضعاف قوتهم، وترك ترويج بضائعهم، ففي ذلك إضعاف لاقتصادهم ممّا يكون سبباً في ذلّهم وإهانتهم والله أعلم».

كما قال الشيخ يوسف القرضاوي المعروف بفتاواه المتساهلة والذي يُعتبر «معتدلاً» في نظر الغرب، «إنّ المقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية من أنواع الجهاد في سبيل الله، ومفروضة على كلّ مسلم ومسلمة قبل أن تتحوّل هذه الأموال إلى رصاصات تقتل الشعب الفلسطيني».

وجاء موقف الإخوان المسلمون في مصر مشابهاً، حيث دعا المرشد العام مصطفى مشهور لمقاطعة سياسيّة واقتصادية وثقافية لـ«إسرائيل»، وكذلك لأمريكا إلى أن تتخلّى عن سياساتها المنحازة والجائرة.

وحتّى شيخ الأزهر محمّد سيّد الطنطاوي الذي عيّنته الحكومة المصريّة في منصبه، أصدر فتوى تدعو لقطع العلاقات مع «إسرائيل» وحلفائها الذين يدعمونها في عدوانها وظلمها. وبهذا قال مفتي مصر نصر فريد واصل، حيث أفتى أن المقاطعة الاقتصادية لـ«إسرائيل» هي واجب ديني على كلّ مسلم، وأنّ استيراد البضائع الأمريكية والإسرائيلية حرام شرعاً.

ولم تقتصر تلك الفتاوى على العالم العربي، بل تعدّته لجميع أنحاء العالم حتّى للدول الغربية. فقد أصدرت «جمعية علماء الإسلام» في باكستان فتوى تحذّر من شراء البضائع الأمريكية وافقتها عليها الكثير من التيّارات الإسلامية المحلّية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعية تشنّ حملة ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكية بسبب ضغوطها على الحكومة الإسلامية في أفغانستان لتسليم المجاهد الشيخ أسامة بن لادن.

من هنا تتّضح شرعية الدعوى للمقاطعة الاقتصاديّة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية، وأنّها نوع من أنواع البراءة من الكفّار، خاصّة مع أمريكا التي خطّت أيديها المجرمة صفحات مشينة من الإرهاب والغطرسة والتسلّط في تاريخ أمّتنا الإسلاميّة.

مدى واقعية مثل هذه المقاطعة من الناحية الاقتصاديّة

إنّ المقاطعة سلاح جماعيّ منّظم يستخدم على الساحة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعيّة، للاعتراض على سياسات وانتهاكات جائرة. وقد استخدم هذا السلاح من قبل الكثير من الشعوب والأمم في ظروف متفاوتة. فعلى سبيل المثال، استخدمت الأمم المتّحدة هذا السلاح عام ١٩٦٥ حين طلبت من جميع أعضائها قطع العلاقات التجارية مع روديسيا بسبب مخالفتها لقرار الأمم المتّحدة عقب إعلانها لاستقلالها عن بريطانيا. كما أثبت سلاح المقاطعة فعاليته في الولايات المتّحدة إبان حملات حقوق الإنسان التي استهدفت التمييز العنصري ضد الزنوج، حيث تمّت مقاطعة المتاجر والشركات التي تميّز عنصريّاً ضدّ الأمريكيين الأفارقة، نظراً إلى أنّه من المتوقّع أن انخفاض الدخل سوف يدفع تلك المؤسّسات لتغيير سياساتها العنصريّة.

كما تمّ استخدام هذا السلاح من قبل جهات دينيّة، كما حصل في عام ١٩٩٧ حين دعت كنيسة الميثاق المعمدانيّة في أمريكا جميع أتباعها الذين يبلغ تعدادهم ١٥ مليون نسمة، لمقاطعة منتجات شركة والت ديزني بسبب مواقفها من الشذوذ الجنسي ومهاجمتها لبعض الشعائر الدينيّة.

كما لا يجب أن ننسى أنّ أعداء الإسلام لا يشنّون الحروب العسكرية والسياسيّة فقط ضدّ المسلمين، وإنّما يعتمدون على الجانب الاقتصاديّ أيضاً، كما يحصل حالياً في الحصار المفروض على العراق منذ ١١ سنة، والذي أودى بحياة أكثر من مليون طفل مسلم.

فإذا كان الحصار أو المقاطعة الاقتصاديّة سلاحاً يستخدم ضدّ المسلمين، فمن الأولى أن يستخدمه المسلمون ضدّ أعدائهم ويردّوها لهم الصاع صاعين. ولكنّ استخدام مثل هذا السلاح يستوجب على المسلمين العمل الجماعي المنظّم والمخلص في توجّهه.

جدوى المقاطعة

إذا أردنا دراسة مثال واقعيّ عن جدوى المقاطعة، لا بدّ من دراسة تأثيرها على اقتصاد معيّن. فلنأخذ على سبيل المثال الميزانية الفيدراليّة الأمريكيّة للسنة المالية المنصرمة. تعود الضرائب المفروضة على الشركات الأمريكية (نسبتها ٣٥٪ تقريباً) بحوالي ١٨٩ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي الميزانيّة. خصّص منها مبلغ ٢٧٥ مليار دولار لوزارة الدفاع الأمريكيّة، أي ما يعادل ١٦٪ من المصاريف. كما تمّ تخصيص حوالي ١٨٪ من الميزانية (يعادل ٣٣٠ مليار دولار) لمصارف مختلفة، مثل التدريب والتطوير العلمي والتكنولوجي، والذي لا شكّ يخصّص جزء منه في مجالات التدريب العسكري وتصنيع الأسلحة. من جهة ثالثة، نرى أن الجزء الأكبر من الميزانية خصّص للمعونات الاجتماعيّة، والتي يذهب جزء كبير منها للمحاربين القدامى وعائلاتهم. كما يتّضح بشكل جليّ أسبقيّة وزارة الدفاع وتصدّرها لغيرها من الوزارات إذا علمنا أنّ الميزانيّة الثانية من حيث الحجم بلغت ٤٣ بليون دولار فقط (مقارنة بحوالي ٢٧٥ مليار دولار لوزارة الدفاع)، وتمّ تخصيصها لوزارة المواصلات! وهذا يثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ أن جزءاً كبيراً من الميزانية يخصّص لـ«الدفاع الوطني». ولا يخفى على ذي لبّ أن قوات الولايات المتّحدة العسكرية لا يقتصر عملها على «الدفاع الوطني» بحال من الأحوال، وإنّما يتعدّاه لضمان مصالحها الاستراتيجيّة في الخارج وإخضاع جميع دول العالم لسيطرتها الجائرة.

إذا علمنا ما سبق، يمكننا أخذ مثال واقعيّ لإحدى أبرز الشركات الأمريكية في العالم، شركة مشروبات الـ«كوكا كولا». متوسّط إنفاق العائلة على مشروبات الكوكا كولا هو ١٥دولار في الأسبوع. وبعملية حسابية بسيطة يتّضح أن ما يعادل ٧٥,١دولار تدخل إلى الخزينة الأمريكية بشكل ضرائب، وسيخصّص منها مبلغ ٤٠ سنتاً للأغراض العسكرية وما يتعلّق بها، وهذا المبلغ يكفي لتصنيع رصاص سوف يوجّه في نهاية المطاف إلى صدور المسلمين في مختلف أنحاء العالم!.

قد يقول البعض أنّ هذا المبلغ جدّ زهيد، وهذا صحيح على المستوى الفردي، أمّا إذا اتّحدت الغالبية العظمى من المسلمين الذين يزيد تعدادهم على البليون نسمة، فإنّ مقاطعتهم سوف يكون لها تأثير كبير. من جهة أخرى، المثال السابق ينحصر في الكوكا كولا فقط، فماذا لو تعدّت المقاطعة لتشمل السيّارات والآلات الكهربائيّة والمعدّات الثقيلة والتكنولوجيّة وغيرها؟

نتائج مبشّرة

لقد تجاوبت قطاعات كبيرة من الشعوب المسلمة مع دعوة مقاطعة البضائع الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وأخذت تلك الدعوات أشكالاً وأساليب متعدّدة، فمن رسائل البريد الإلكتروني، إلى النشرات والإعلانات والملصقات والرسائل الفاكسية.. إلى اليافطات الضخمة والكتابات على الجدران والمباني، وفي المصاعد وعلى قارعات الطريق.. ومفادها واحد، وهو أنّ مقاطعة تلك المنتجات ليس بالأمر السهل، ولكن إذا علمنا أنّ شراءنا لزجاجة عصير سوف يزوّد الآلة الحربية الإسرائيلية برصاصة تطلقها على أبناء المسلمين في فلسطين، وجب علينا التخلّص من تلك البضائع ومقاطعتها على قدر المستطاع..

ففي مصر على سبيل المثال، خسرت بعض الشركات الأمريكية واليهودية العاملة هناك بسبب المقاطعة ما يوازي ٨٠٪ من دخلها، مما أدى إلى إغلاق العديد من فروعها. ففي ميدان التحرير بالقاهرة، وتحديداً أمام مبنى الجامعة الأمريكية حيث تتواجد العديد من المطاعم الأمريكية كالماكدونلدز وكنتاكي فرايد تشيكن، عانت تلك المطاعم من انخفاض حاد في عدد المرتادين لها، حتى كادت أن تخلو من الزبائن. أمّا سلسلة سوبرماركت سانزبوريز الإنكليزية، فما إن انتشرت الأنباء عن أنّ مالكها ملياردير يهوديّ، حتّى قاطعتها جماهير الشعب لدرجة أنّ عددا من فروعها اضطر إلى الإغلاق لعدّة أيّام بسبب تدنّي المبيعات وخوفاً من تعرّضها للتخريب من قبل الجماهير الغاضبة.

كما أدّت المقاطعة إلى تبادل الاتّهامات بين رجال الأعمال والشركات الأجنبيّة، حيث أخذت كلّ منها تدّعي أنّ منافستها مملوكة من قبل اليهود، أو أنّها تتعامل مع «إسرائيل»، مما أدى إلى فضح العديد من الشركات التي تتعامل بالفعل مع «إسرائيل». كما دفعت المقاطعة بعض الشركات إلى اتّخاذ إجراءات في اتّجاه آخر لتبييض صفحتها أمام الجماهير المسلمة والتخفيف من وطأة المقاطعة، حيث قامت شركة ماكدونلدز في السعوديّة بحملة لجمع التبرّعات لدعم مستشفيات الأطفال الفلسطينيّة في رمضان الماضي.

وفي الختام، يتّضح لنا ممّا سبق جدوى وفاعليّة المقاطعة، وأنّها سلاح فعّال يمكن أن يستخدمه المسلمون لمقاومة الظلم الذي يتعرّضون له. ولكن من الضروري أن تتوحّد الجهود وتتضافر الضمائر المسلمة لتوسعة نطاق هذه المقاطعة لتشمل جميع الشعوب المسلمة، ولضمان استمراريّة هذه المقاطعة، واعتماد وسائل منظّمة لمتابعة منتجات وشركات ومشاريع الجهات المعادية للإسلام ونشرها والتذكير بها باستمرار ■